إذا كان هناك مجال لعقد جلسات خاصة سيتم تحديدها قريبًا

الغانم: سنعقد جلستين الأسبوع المقبل للميزانيات.. و فض دور الانعقاد 2 يوليو

رئيس مجلس الأمة متحدثا الى الاعلاميين

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم إن جلستي الأسبوع المقبل ستخصصان لمناقشة تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي مبينا أن فض دور الانعقاد الحالي سيكون يوم الثلاثاء الموافق 2 يوليو المقبل.

وأضاف الغانم في تصريح صحافي بمجلس الأمة امس عقب اجتماع مكتب المجلس إنه تم الاتفاق في الاجتماع على أن تكون الجلسة التي ستعقد يومي الثلاثاء والأربعاء من الأسبوع المقبل مخصصة لمناقشة الميزانيات، وذلك بناء على الاتفاق مع لجنة الميزانيات.

وأوضح الغانم أن جلسة يوم الاثنين الموافق 1 يوليو المقبل ستخصص أيضا لمناقشة الميزانيات وأن يوم الثلاثاء الموافق 2 يوليو سيشهد مناقشة الحالة المالية للدولة وميزانية الدولة وكذلك الجلسة الختامية مضيفًا «سيكون فض دور الانعقاد في يوم 2 يوليو».

وقال الغانم «خلال الأسبوع المقبل إذا كان هناك مجال لعقد جلسات خاصة فستكون هناك جلسة أو أكثر لمناقشة بعض القوانين وسيتم تحديدها قريبًا وإخطاركم بها».

ثمن قرار «التشريعية» بالموافقة على اقتراحه

الصالح: صرف بدل الإجازات نقدًا أثناء فترة الخدمة يحقق العدالة بين الموظفين

خليل الصالح

ثمن النائب خليل الصالح قرار اللجنة التشريعية، خلال اجتماعها أمس، الموافقة على الاقتراح بقانون المقدم من قبله لاستبدال إجازات الموظفين من الكويتيين ببدل نقدي يحصلون عليه أثناء فترة عملهم بدلا من الانتظار لنهاية الخدمة.

وقال الصالح في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن هذا الاقتراح بقانون مهم ويفيد جميع المواطنين الذين يريدون استبدال إجازاتهم ببدل نقدي، مشيرًا إلى أن هناك بعض الجهات الحكومية أو غير المرتبطة بنظام الخدمة المدنية بنظامها الخاص لا تمنح هذا الحق مثلما يحصل في بعض المؤسسات العسكرية أو بعض الجهات الحكومية.

وبين الصالح أن الاقتراح في حال إقراره في مجلس الأمة سيضاف إلى قانون الخدمة المدنية، متمنيًا أن يأخذ دوره في اللجنة المالية وأن يدرج على جدول أعمال مجلس الأمة لتحقيق العدالة في قطاعات الدولة كافة.

عبد الصمد : اللجنة بحثت إمكانية إعادة الإنتاج في منطقتي الخفجي والوفرة

«الميزانيات»: 14 % زيادة المصروفات التشغيلية الفعلية للشركة الكويتية لنفط الخليج

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات والحساب الختامي أمس

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي بحضور وزير النفط والكهرباء والماء خالد الفاضل ميزانية الشركة الكويتية لنفط الخليج للسنة المالية الجديدة 2019/2020 وملاحظات ديوان المحاسبة عن الشركة والواردة في تقريره السنوي عن السنة المالية 2018/2017.

وأوضح رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد أن اللجنة بحثت إمكانية إعادة الإنتاج في منطقتي الخفجي والوفرة "المنطقة المقسومة" وذلك بعد توقف الإنتاج لمدة تزيد عن 4 سنوات حتى الآن نظرًا لظروف خارجة عن إرادة الشركة.

وأضاف عبد الصمد في بيان صحافي أن وزير النفط أفاد بوجود مباحثات لإعادة الإنتاج في المنطقة المقسومة بناء على اجتماعات ومباحثات عدة ما بين الجانبين السعودي والكويتي في ظل الظروف الإقليمية الراهنة في المنطقة.

وأشار عبد الصمد إلى أن الخسائر المالية المباشرة والناتجة عن توقف الإنتاج بلغت 12.5 مليار دولار أي ما يعادل 3.8 مليارات دينار وذلك حتى نهاية يوليو 2017 ، إضافة إلى تكاليف للمحافظة على الآبار والمنشآت النفطية إثر توقفها والتي بلغ إجماليها نحو 20 مليون دينار لكلتا المنطقتين.

وقال إن هناك خسائر أخرى ترتبت على هذا التوقف مثل التأخر في المشروعات الاستراتيجية والتلف المتوقع لمنشآت الإنتاج وخسارة الحصص في أسواق النفط العالمية إضافة إلى استمرار هجرة النفط من حقل الخفجي لحقل السفانية بسبب عدم البدء في تنفيذ المشروعات منذ فترات طويلة.

وذكر أن اللجنة لاحظت وجود مكونات في الميزانية الجديدة للشركة بما ينافي توقف الإنتاج كمصروفات الحفر غير المثمر.

ولفت إلى أنه رغم توقف الإنتاج لسنوات إلا أن المصروفات التشغيلية الفعلية للشركة ارتفعت 14% في السنة المالية الفعلية الأخيرة 2017 حيث بلغت 339 مليون دينار.

وأكد أن اللجنة طالبت بضرورة إعادة النظر في تقديرات بنود مصروفات الميزانية وضبطها في ظل الوضع الراهن من توقف الإنتاج.

وأوضح أن اللجنة ناقشت ملاحظات ديوان المحاسبة على الشركة وتبين أن النسبة الكبرى من الملاحظات تركزت في تأخر إنجاز المشاريع وتدني نسب الإنجاز فيها كسائر الشركات والمؤسسات النفطية.

وقال إن هذا الأمر ظاهرة منتشرة في القطاع النفطي بشكل عام لأسباب تعود إلى الخلل في آلية تأهيل مقاولي العقود النفطية ما نتج عنه تعثر البعض ماليًا وفنيًا وضعف أداء البعض الآخر بالإضافة إلى عدم التخطيط الفني والمالي السليم الذي أدى بدوره إلى كثرة إصدار الأوامر التغييرية.

ما نوع التهم التي وجهت ضد الرجعان ؟

الكندري استفسر من 3 وزراء عن إجراءات تنفيذ اتفاقية تبادل المتهمين مع بريطانيا

عبدالكريم الكندري

وجه النائب د. عبدالكريم الكندري اسئلة برلمانية نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد، ووزير العدل د.فهد العفاسي، ووزير المالية د. نايف الحجرف، عن الإجراءات التي اتخذت بشأن تنفيذ اتفاقية تبادل المتهمين الموقعة مع بريطانيا، ونوع التهم التي وجهت ضد المتهم فهد الرجعان. ونص السؤال الأول إلى نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية على ما يلي:

نشرت وسائل الإعلام يوم الأربعاء الموافق الأول من مايو خبرا بعنوان (الجنايات تحاكم فهد الرجعان باختلاسات التأمينات) وان النيابة طالبته برد الأموال المختلسة كما أن السلطات البريطانية تدرس طلب لجوء سياسي قدمه المتهم.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

-1 وقع وكيل وزارة الخارجية ونظيره البريطاني اتفاقية تبادل المتهمين مع بريطانيا في 15 ديسمبر 2016 فلماذا لم يتم تفعيل هذه الاتفاقية حتى الآن لاسترداد المدانين في قضايا سرقة أموال الاستثمارات الهاربين منذ التسعينات وكذلك مدير عام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية السابق المتهم فهد الرجعان؟

-2 ما الجهود التي بذلتها الوزارة لوضع هذه الاتفاقيات موضع التنفيذ؟

-3 ما المعوقات القانونية التي منعت الكويت من تطبيق استرداد هؤلاء المدانين او المطلوبين سواء بتفعيل هذه الاتفاقية او الطلب من الانتربول إعادتهم وفق قواعد القانون الجنائي الدولي؟

-4 هل تم التواصل مع السلطات البريطانية لمعرفة حقيقة طلب اللجوء السياسي الذي تقدم به المتهم فهد الرجعان؟ وما أسانيده القانونية؟ ومدى صحة ما يدعيه انه (مطلوب سياسيا) في الكويت؟ وهل تواصلت سفارتنا في لندن مع السلطات البريطانية لبيان صحة ادعاءاته؟ وما الخلافات السياسية التي يدعيها ومن اطرافها؟

ونص السؤال الثالث إلى وزير العدل على ما يلي:

وفقا لقواعد المسؤولية المهنية لوزير العدل المكلف بتطبيق وتنفيذ الاتفاقيات الثنائية الجنائية بشأن تسليم المتهمين أو المدانين الهاربين.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

-1 ما الإجراءات التي اتخذت بشأن تنفيذ اتفاقية تبادل المتهمين الموقعة مع بريطانيا في 15 ديسمبر 2016، لا سيما مع وجود أحكام جنائية نهائية باتة ضد المدانين بالاستيلاء على أموال الاستثمارات خلال التسعينات وضد المدير العام السابق للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية المتهم فهد الرجعان الذي صدر ضده حكم ابتدائي بالحبس لمدة عشر سنوات بتهمة التربح من عمله في المؤسسة؟

-2 هل طلبت وزارة العدل استرداد هؤلاء المطلوبين من خلال النشرة الحمراء للانتربول لصدور أحكام نهائية وأولية ضدهم في قضايا تمس المال العام؟ إذا كانت الإجابة النفي فما أسباب ذلك؟

-3 لماذا استغرق التحقيق في الاتهامات الموجهة إلى المتهم فهد الرجعان أحد عشر عاما؟

-4 ما حجم الأموال ونوع التهم التي وجهت ضد المتهم فهد الرجعان؟ ومن شركاؤه؟

-5 هل توجد أموال منقولة أو ثابتة للمدانين في قضايا اختلاسات الاستثمارات وفهد الرجعان في الكويت؟ وهل حجزت ضمانا لسداد ما عليهم تنفيذا للأحكام القضائية الصادرة بحقهم؟

وطلب النائب في سؤاله الثالث إلى وزير المالية د. نايف الحجرف إفادته وتزويده بالآتي:

-1 هل اجرت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تحقيقا داخليا حول قضية المدير العام السابق فهد الرجعان؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فما التهم التي أسفر عنها التحقيق؟ وما حجم الأضرار المرصودة بحق أموال المؤسسة؟ وهل تبين وجود شركاء له؟

-2 هل رفعت المؤسسة دعوى مدنية أو جنائية ضده؟

-3 ما السند القانوني الذي على أساسه صرفت نهاية خدمته رغم صدور حكم قضائي ضده؟

-4 هل يوجد تعارض مصالح بين السلطات المدير العام السابق فهد الرجعان وأعضاء مجلس الإدارة؟ وهل روجعت صلاحيات المدير العام حتى لا تتكرر قضية المساس بأموال المتقاعدين وأموال الدولة مرة أخرى؟

-5 ما الإجراءات التي اتخذتها المؤسسة منذ ظهور هذه القضية بإحكام الرقابة على استثمارات المؤسسة بالإشراف على أو إدارة هذه الصناديق الاستثمارية؟ وهل يملك هذا المجلس الحق منفردا دون الوزير؟

البابطين يسأل الجبري عن الأندية الرياضية التي أحرزت كأس التفوق العام

عبدالوهاب البابطين

وجه النائب عبدالوهاب البابطين سؤالا برلمانيا إلى وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري، عن الأندية الرياضية التي احرزت كاس التفوق العام والآلية المعتمدة لحساب نقاط التفوق.

ونص السؤال على ما يلي:

لما كان المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ جابر الأحمد محبا وداعما للرياضة فقد استحدث حين توليه ولاية العهد ورئاسة مجلس الوزراء آنذاك نظاما بموجبه يمنح النادي الرياضي الذي يجمع اكبر رصيد من نقاط البطولات خلال الموسم الرياضي الواحد كاسا تسمى كاس التفوق العام ويترتب عليه استحقاق النادي الرياضي مبالغ مالية تشجيعية تدخل ضمن ميزانية النادي السنوية.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

-1 جدول يبين فيه الأندية الرياضية التي أحرزت كاس التفوق العام منذ عام 1973 حتى عام 2019.

-2 جدول يوضح النقاط التي أحرزتها الأندية الرياضية في كاس التفوق العام مشفوعا بالمبالغ المالية التي تقاضتها اعتبارا من الموسم الرياضي العام 1973 حتى الموسم الرياضي العام 2019.

-3 ما الآلية المعمول بها في احتساب نقاط التفوق؟ مع إيضاح الأسس والمعايير التي تحتسب بها النقاط ماليا، وهل يتساوى المقابل المالي للنقاط بين جميع الألعاب الرياضية؟ إذا كانت الإجابة النفي، فيرجى تزويدي بجدول يبين فيه كيفية احتساب نقاط كاس التفوق العام قرين كل لعبة رياضية.

-4 ما الاتحادات واللجان الرياضية والفئات العمرية التي تندرج ضمن حساب نقاط كاس التفوق العام؟

بشأن ما أثير عن وجود تدخلات في بعضها

العدساني: على وزير الداخلية إنصاف كل صاحب حق في الترقيات والتعيينات

رياض العدساني

ثمن النائب رياض العدساني تفاعل نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح بشأن ما أثير عن وجود تدخلات في بعض التعيينات داخل الوزارة، وتأكيده أن كل صاحب حق في هذه التعيينات سيأخذ حقه.

وقال العدساني في تصريح صحافي بمجلس الأمة «من المفترض أن من يشكل وزارة الداخلية هو الوزير ذاته، والتدخلات في التعيينات ستؤدي الى سلبيات وتجاوزات، موضحا انه اتفق مع الوزير على أن يأخذ كل صاحب حق حقه مع الأخذ بعين الاعتبار الرتبة والأقدمية والكفاءة التي تقاس بالانضباطية والإنتاجية والتخصص.

وشدد على أن وزارة الداخلية جهة أمنية وعسكرية ولا يجوز تدخل النواب في التعيينات والترقيات والتنقلات فيها، معتبرا أن هذا الأمر مخالف أدبيا وقانونيا ولائحيا، مؤكدا أن إلغاء الوزير للقرارات يجب ألا يقتصر عند هذا الحد، بل يجب التدقيق والمتابعة فيما يخص العسكريين والضباط والإداريين وإعطاء كل ذي حق حقه في الوظائف الإشرافية.

وعبر عن رفضه تحويل وزارة الداخلية إلى مقر انتخابي للنواب، مضيفا «ليس من المعقول نقل 15 عسكريا إلى مكان آخر من أجل ترقية عسكري واحد محسوب على أحد النواب».

واعتبر العدساني أن الهدف من هذه التعيينات هو أنهم « يريدون أن يمسكوا تلك الإدارات الصلبة التي فيها مراجعون لكي يبروا النواب، وهذا أمر مخالف لا يمكن القبول به»، مطالبا، برفع الظلم عن العسكريين وعدم إقحام السياسة في الأمور الوظيفية مع إعطاء كل ذي حق حقه».